

التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)

أ.م. سعد عبد الرزاق محسن

كلية التربية الأساسية/ قسم الجغرافية

Census in Iraq (Presented and evaluated)

Asst. Prof. Sa'ad Abdul Razaq Muhsin

College of Basic Education/ Dept. of Geography

Abstract

Census depends mainly on the data that are represented on maps to enable the researcher to discover the differences between the inhabitants distribution and growth and to delineate the causes and to find solutions to the problems.

المقدمة

تعتمد الدراسات السكانية بصورة رئيسة على البيانات السكانية التي تعد ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها إذ من خلال تمثيل بياناتها على الخرائط والرسوم البيانية يستطيع الباحث الجغرافي أن يكشف عن الاختلافات المكانية لمختلف خصائص السكان من حيث التوزيع والنمو والتركيب ويحدد الأسباب والمسببات ويشخص المشكلات ووضع الحلول اللازمة لها والتنبؤ عنها مستقبلاً.

وفي الوقت الحاضر تحاول معظم الدول النامية ومنها العراق على توفير احتياجاتها من البيانات المنتظمة الدقيقة والشاملة لها وتصنفها تحت الأبواب التالية أ- الحجم: وتهدف الدولة من وراء معرفة حجم السكان في البلاد وفي تقسيماتها الإدارية (توزيعهم الجغرافي). ب- الخصائص: معرفة مختلف خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وكافة الجوانب التي تتعلق بالمجتمع السكاني. ج- التغير: معرفة اتجاه تغير السكان (النمو الطبيعي) التي تتمثل بالولادات والوفيات والزواج والطلاق. د- معرفة حركة السكان المكانية (الهجرة الوافدة والمغادرة)

وتعد التعدادات السكانية من أهم وأكثر مصادر البيانات السكانية استخداماً وذلك لأهميتها الكبيرة في وضع الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع السكاني وبذلك تعد الدول المتقدمة التي تتميز بجودة ودقة وشمولية تعداداتها السكانية المنتظمة أكثر قدرة من الدول النامية على دراسة مجتمعاتها السكانية وتخطيط واقع مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي، والبحث الذي نحن بصدد تناوله عرض وتقييم التعدادات السكانية الحديثة التي جرت في العراق حيث يكشف الكيفية التي يتم فيها إجراء التعداد وتشخيص الأخطاء والنواقص لكل تعداد سكاني جرى في العراق، احتوى البحث على مبحثين إضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والمقترحات، تناول المبحث الأول مفهوم التعداد وأهميته وطرق أجرأه أما المبحث الثاني فقد تناول واقع التعدادات السكانية التي جرت في العراق وتقييمها.

مشكلة البحث:- ما واقع التعدادات السكانية التي جرت في العراق؟ وما دقتها وشموليتها؟ وهل يتأثر إجراء التعدادات بظروف معينة حالت دون أن ترتقي إلى مستوى عالي من الدقة والشمولية كما في مثيلاتها في الدول المتقدمة.

فرضية البحث:- جرت في العراق عدة تعدادات سكانية وقد تأثرت هذه التعدادات بظروف عديدة منها ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية حالت دون ارتفاع هذه التعدادات إلى المستوى المطلوب من الدقة والشمولية

هدف البحث:- يهدف البحث إلى توضيح مدى أهمية التعداد السكاني الذي يكشف كافة خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حيث لا يمكن الاستغناء عنه عند وضع كافة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الآتية والمستقبلية..

المبحث الأول

مفهوم التعداد وخصائصه وأهميته

مفهوم التعداد السكاني:- التعداد أو الإحصاء السكاني بمفهومه الضيق يستخدم للتعبير عن أعداد السكان التي تجمع عن طريق الحصر فهو يختص بالحقائق والأرقام⁽¹⁾.

وقد عرف التعداد منذ الحضارات القديمة التي نشأت في العراق القديم ومصر الفرعونية وفلسطين وروما والصين وكان الهدف منه تقوية الدولة عسكريا واقتصاديا وكان التعداد يجري لأغراض اقتصادية وعسكرية وأغراض أخرى متنوعة لذلك كان يقتصر على الذكور الشباب ومتوسطي الأعمار القادرين على حمل السلاح وعلى التجار والأسر الغنية بهدف دفع الضرائب ويندر إحصاء النساء والأطفال⁽²⁾.

وتشير المصادر التاريخية أن السومريين كانت لهم فكرة عن عدد السكان في مناطق حكمهم من خلال الإشارة التي وردت في إحدى كتابات الأمير (كوديا) بأنه أجرى ما يشبه التعداد في أمارته (لكش) التي حكمها من 2144-2124 ق.م ويمكن تقدير سكان لكش حينذاك في ضوء إشارة كوديا بنحو (450000) نسمة⁽³⁾.

فالحضارات القديمة التي ذكرت كانت تستخدم التعداد بمعناه الضيق فهو مجرد يشير إلى عدد السكان أو حصرهم لأهداف عسكرية واقتصادية لذلك يختلف هدفه عن التعداد الحديث الذي يمثل عملية إحصائية كبيرة تتناول كافة كافة خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تقدم خدمة جليلة للدولة عند وضع كافة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وأول ما ظهر التعداد الحديث في الدول الاسكندنافية ففي ايسلندا جرى أول تعداد سكاني فيها (1703) ثم تليها السويد (1749) وفي الدنمارك والنرويج (1769) ثم بعد ذلك جرى تعداد في الولايات المتحدة (1790) وفي فرنسا وبريطانيا جرى فيهما أول تعداد عام (1801) وبعد ذلك أنتشر خلال القرن التاسع عشر في كافة دول أوروبا⁽⁴⁾.

وتعد مصر من أوائل الدول العربية التي جرى فيها تعداد سكاني شامل حيث أجرى أول تعداد سكاني عام 1882 وذلك في عام (1897) ثم بعد ذلك جرى في تونس والمغرب عام (1921) أما في بقية الدول العربية وكذلك الدول النامية فأن معظمها قد تأخر فيها إجراء التعدادات السكانية الشاملة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد استقلالها، وقد تأخر التعداد في سلطنة عمان حتى عام 1993⁽⁵⁾.

-التعداد الحديث تعريفه وخصائصه:

تعرف الدائرة السكانية التابعة للأمم المتحدة التعداد الحديث (بأنه العملية الكلية الخاصة بتجميع وتبويب ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لكافة سكان الدولة أو جزء منها (الأقليم أو المحافظة) في فترة زمنية معينة أو فترات زمنية معينة⁽⁶⁾.

ولهذا التعريف عدة خصائص مهمة وهي⁽⁷⁾:

1-الرسمية: أن التعداد ليس عملية سهلة ويسيره تقوم بها أي مؤسسة أو جهة ليست لها الصبغة الحكومية وإنما هو عملية إحصائية صعبة تتطلب تنظيماً وتخطيطاً وتكاليف مادية باهظة مع مراعاة سرية المعلومات وحفظها والإفادة منها.

(1) فتحي عبد العزيز أبو راضي، مقدمة الأساليب الكمية في الجغرافية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة طبع، ص4.

(2) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية، 2000، ص11.

(3) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مطبعة الدار الجامعية، بغداد، 2008، ص308.

(4) Peterson, William, Population, 2nd ed, London, The Macmillan Company, 1969, P30.

(5) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، مطبعة أنصار الله، النجف، 2007، ص51.

(6) أمل يوسف الصباح، التعدادات السكانية الحديثة، دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي، بحث منشور في مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، مطبعة المصرية الكويتية، 1984، ص7.

(7) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، ص52.

- 2- الشمولية: يجب أن يشمل التعداد كل فرد في الدولة أو الإقليم سواء كان موطناً أو أجنبياً وكما يشمل جميع رعاية الدولة في الخارج ويجري لهم التعداد عن طريق الهيئات الدبلوماسية.
 - 3- الآنية: يجب جمع البيانات من كل سكان الأقاليم الإدارية التابعة للدولة في آن واحد وعادة يحدد يوم واحد لهذا الغرض تكون فيه الدولة في حالة استقرار سياسي واقتصادي وتكون الحياة طبيعية، وكما أن السكان من أكثر الظواهر الجغرافية تغيراً ففي كل لحظة يولد إنسان ويموت آخر ويهاجر آخر ثاني.
 - 4- الفردية: يجب أن يدلي كل فرد بنفسه عن المعلومات الشخصية التي تتعلق به والواردة في استمارة التعداد.
 - 5- الحدودية: يجب تحديد المناطق المشمولة بالتعداد تحديداً جغرافياً كاملاً لكي يمكن بعد ذلك أعداد البيانات حسب الأقاليم الإدارية (المحافظات) في الدولة.
 - 6- الدورية: يجب أن يجري التعداد بصورة دورية في أوقات منتظمة كل خمس أو عشر سنوات لغرض تسهيل مهمة الباحثين في عملية المقارنة بين الدول أو الأقاليم الإدارية التابعة للدولة (المحافظات).
- طرق إجراء التعداد:** تختلف طريقة أخذ التعداد من دولة إلى أخرى ويجري التعداد بثلاث طرق مختلفة وهي⁽¹⁾:
- 1- طريقة التعداد الفعلي: وفيها يعد السكان حسب مناطق تواجدهم في يوم التعداد حتى وأن كانوا زائرين في ذلك اليوم أو مقيمين في الفنادق، ويتميز التعداد بهذه الطريقة بالبساطة لأنه يتفادى الأفراد الغائبين لذلك لا يمثل واقع التوزيع الجغرافي للسكان وبذلك لا يمكن الاعتماد على بياناته في التخطيط والتنمية لكونه لا يمثل التوزيع الجغرافي الحقيقي للسكان حسب أقامتهم المعتادة.
 - 2- طريقة التعداد النظري: ويتم من خلاله عد السكان حسب مناطق أقامتهم المعتادة وإذ صادف أحد من أفراد الأسرة غالباً في يوم التعداد فإنه يسجل مع أسرته في محل أقامته الدائم لذلك يعبر هذا التعداد عن واقع التوزيع الجغرافي للسكان غير متأثر بالحركة المكانية الموسمية للسكان لكن مشكلته تكمن في العمل المكتبي بعد الانتهاء من إجراء التعداد حيث تجري عملية جمع البيانات لإعادة توزيع المتكثفين وبالتالي يوفر نتائج عن حركات السكان الموسمية.
 - 3- التعداد الفعلي - النظري: وهو يجمع بين التعدادين السابقين أي يسجل السكان حسب مناطق أقامتهم المعتادة والموجدين في إن واحد، حيث تكون استمارة التعداد مقسمة إلى ثلاثة أقسام في القسم الأول يسجل الأشخاص الموجودون في وقت التعداد وفي القسم الثاني يسجل الأشخاص الغائبون مؤقتاً من أعضاء الأسرة أما القسم الثالث يسجل الأشخاص الموجودين مؤقتاً مع الأسرة ممن سجلوا في القسم الأول من استمارة التعداد وبعد ذلك يقوم القائمون بالإحصاء بعملية حسابية وذلك من خلال إضافة الأشخاص الغائبين مؤقتاً وطرح الأشخاص الموجودين مؤقتاً لحظة التعداد وذلك يمكن الحصول على عدد السكان المقيمين.
- أهمية التعدادات السكانية:** تعد التعدادات السكانية من أهم مصادر البيانات السكانية وأكثرها استخداماً في الدراسات السكانية فهي المصدر الرئيسي لدراسة توزيع السكان وتركيبهم في تاريخ محدد وفي منطقة محددة في جميع دول العالم وبذلك تكشف توزيع السكان وحجمهم في مناطق تواجدهم إلى جانب كشف الخصائص الكمية لتركيبهم العمري والنوعي والبيئي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي وإلى غير ذلك من خصائص التركيب السكاني فضلاً عن طريقها يمكن معرفة اتجاه مؤشرات حركة السكان المكانية، ويمكن القول أن أهمية التعداد تكمن في عدة نقاط أساسية⁽²⁾.
- 1- يعد التعداد المصدر الأساسي للبيانات المتعلقة بخصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي لذلك تتعدد مجالات استخدامه فهي توفر للدولة البيانات المتعلقة بحجم وتوزيع السكان وخصائصهم حسب المناطق الجغرافية (الأقاليم) التابعة للدولة والتي تعد ضرورية لوضع كافة الخطط التنموية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية ولكافة شرائح المجتمع من خلال التنبؤ في حجم السكان باستخدام الإسقاطات السكانية.

(1) John I. Clarke, population geography. Pergamon Press, London, 1969, p5.

(2) عبد علي حسن الخفاف وعبد مخور الرياحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1286، ص 61.

- 2-وكما يقدم التعداد الصورة الكاملة لتقسيم الدولة الى مناطق انتخابية على ضوء حجم السكان الذين يحق لهم الانتخاب،
- 3-وكما يقدم التعداد فائدة كبرى للباحثين من خلال البيانات التي يوفرها عن السكان وتوزيعهم الجغرافي ونموهم وخصائص تركيبهم العمري والنوعي والبيئي والاقتصادي والاجتماعي والى غير ذلك.

مشكلة النقص في بيانات التعدادات السكانية:

من أكثر الصعوبات التي تواجه الباحثين المهتمين في جغرافية السكان هي مشكلة النقص والتباين في البيانات السكانية الخاصة والنوعية زمانيا ومكانيا، وخاصة تلك التي تتعلق بالدول النامية الحديثة العهد في إجراء التعداد لقلة الخبرة والتجربة فضلا عن قلة وعي السكان وعدم إدراكهم بأهمية التسجيل على خلاف الدول المتقدمة التي تكون بياناتها أكثر دقة وشمولية من سابقتها وذلك لكونها قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال مما كسبت خبرة طويلة وتنامي وعي وإدراك المواطنين بأهمية تلك البيانات ومع ذلك لا تخلو بيانات الدول المتقدمة من الأخطاء بين طياتها ومن أكثر الأخطاء شيوعا في العالم هي تلك التي تتعلق بذكر الأعمار عند التسجيل والتي تنعكس على حجم الفئات العمرية مما يترتب مشاكل متعددة في دراسة باقي خصائص السكان وكما تساهم الدوافع المالية والانتخابية النقص في بيانات التعداد من خلال إغفال بعض المعلومات أو العكس تكرار إدخال البعض الآخر⁽¹⁾.

ويعزى عدم دقة وتجانس البيانات السكانية الى الأسباب التالية

- 1- فقر وعجز طرق التمويل المتعلقة بجمع البيانات.
- 2- الأهمال والشك في التعدادات السكانية.
- 3- المعلومات الخاطئة التي يدلي بها بعض السكان وخاصة تلك التي تتعلق بالعمر والمهنة.
- 4- التغيرات المستمرة للسكان.
- 5- إهمال البيانات للسكان المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها أو بعض الجماعات السكانية التي يتعذر الاتصال بها.

أما الافتقار الى التجانس فيرجع الى الأسباب التالية⁽²⁾.

- 1- التباين في التعدادات السكانية نوعا وشمولية
 - 2- الافتقار الى الدورية في التعدادات السكانية القومية
 - 3- التغيرات المستمرة في الحدود السياسية والإدارية الداخلية للدول ووحدات التعداد (الأسرة، العائلة، الفرد)
 - 4- الاختلاف الكبير في منحنى المصطلحات المستخدمة في استمارة التعداد
- وعلى ضوء هذه الأهمية وكما أشرنا سابقا كانت الدول المتقدمة سباقة في إجراء تعدادات سكانية منتظمة منذ عدة قرون وذلك لأهميتها ولم تكن دقة التعدادات في الدول بنفس الدقة، أما الدول النامية لم يجري فيها التعدادات السكانية بمعناها الحديث ألا في وقت متأخر وكانت أغلبها في منتصف القرن العشرين⁽³⁾.
- ومن هنا العراق الذي جرى فيه أول تعداد بالمعنى الحديث في عام 1947 وسوف نتناول التعدادات السكانية التي جرت في العراق بالتفصيل.

(1) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، ص11.

(2) يسري الجوهرى، اسس الجغرافية البشرية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص307.

(3) عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، مطبعة جامعة بغداد، 1980، ص57.

المبحث الثاني

تقييم التعدادات السكانية التي جرت في العراق

ومنذ عام 1866م وحتى عام 1947 لم يجري في العراق أي إحصاء سكاني شامل حسب المفهوم الحديث للتعداد وكانت معظمها بمثابة تقديرات وتخمينات سكانية لا يمكن الإعتماد عليها والاطمئنان إليها لعدم دقتها وشموليتها وحتى تعداد (1934) كان يعوزه الشمول والخبرة والمعرفة بالأسلوب الصحيح، وكانت أول محاولة لتسجيل السكان في عام 1927م بعد تأسيس الدولة العراقية وقد ألقت الحكومة لجانا لذلك اتخذت مقراتها في المساجد والدوائر الحكومية والمدارس في المدن والقصبات وقد بوشر بجمع المعلومات منذ شهر تشرين الأول حتى نهاية السنة ولكن المحاولة فشلت فشلا تاما وقد قررت الحكومة بإلغاء النتائج بسبب الأخطاء العديدة التي رافقت عملية العد السكاني لافتقارها الى الأساليب العلمية في عملية التعداد⁽¹⁾.

تعداد 1934:- جرى تعداد آخر عام 1934م وكان هذا التسجيل أفضل من سابقه وقد ابتداء التسجيل من شهر أيلول من السنة المذكورة حتى تشرين الأول وكان الغرض من هذا التعداد هو منح دفاتر النفوس لأغراض الخدمة العسكرية والانتخابات ولم يعني بالأغراض الإحصائية لذلك بوبت النتائج في جداول إحصائية بسيطة وقد ظهر أن المعلومات التي تم جمعها ناقصة لكونه يفقر الى الخبرة العلمية والكثير من المعلومات الإحصائية فضلا عن قلة ثقافة السكان في مجال التعداد، لذلك أستوفت العملية مرة أخرى في عام 1935 لتسجيل المتخلفين وقد بقيت نتائج هذا التعداد معتمدة عليها لفترة طويلة حتى تم إلغاؤها في شهر تشرين الأول من عام 1955 وقد بلغ عدد سكان العراق في هذا التعداد 3213173 نسمة⁽²⁾، أستمر العمل حسب سجلات تعداد 1934-1935 رغم عدم دقة النتائج الى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتخذت الاستعدادات لأجراء تعداد شامل جديد حسب الأساليب العلمية الحديثة وقد جرى التعداد فعلا في 1947/10/19.

تعداد 1947:- فهو بحق أول تجربة جادة في هذا المجال أذ اتبعت فيه الوسائل الفنية الحديثة في الإحصاء السكاني وجرى هذا التعداد حسب الطريقة الآتية (التعداد الفعلي) في المدن والقصبات أما في مناطق الأهوار والأماكن النائية فقد جرى فيها التعداد حسب طريقة التعداد النظري وقد تمت العملية في يوم واحد في المدن والقصبات وشهر في مناطق الأهوار والأماكن النائية حيث بدأت عملية التسجيل فيها قبل يوم التعداد بشهر وانتهت فيه وقد نظمت النتائج وبوبت في سبع جداول فقط واستهدفت الحكومة من عملية التعداد الحصول على أدق وأسلم النتائج وكادت الحكومة أن تجني ثمار تلك العملية لولا الصعوبات العديدة التي واجهت العاملون بتلك العملية ومن أهمها، قلة الخبرة والتجربة لكونه أول تعداد يجري في القطر وتطبق فيه الأساليب العلمية الحديثة، كما أن التحضيرات كانت غير كافية لشمول جميع السكان ولاسيما سكان الريف⁽³⁾.

والخوف من الضرائب والخدمة العسكرية ولكن رغم هذه المصاعب فأن التعداد في رأي دائرة النفوس قد تم بصورة مرضية وقد إعتبرته الإحصاء الوحيد من نوعه في الشرق الأدنى والأوسط في حينه⁽⁴⁾.

تعداد 1957:- بعد أجراء تعداد عام 1974 تقرر أجراء التسجيل بشكل دوري كل 10 سنوات وتم وضع الدليل العام لغرض أرشاد العاملين الى كل شيء يخص التعداد وقد أعدت أستمارة التعداد على ثلاثة أنواع منها البيضاء للتسجيل داخل المدن والقصبات والزرقاء للتسجيل المتأخر والمسودة بشكل سجلات لتسجيل سكان الأرياف والعشائر وقد جرى هذا التعداد بطريقتي الآتية (التعداد الفعلي) في المراكز والمدن والقصبات (التعداد النظري) في الأرياف وقد صدرت النتائج في (37) جدولاً وقد تميز هذا التعداد بالدقة والشمولية النسبية وتلافي النواقص التي ظهرت في تعداد (1947) ومع ذلك لا

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، ص 309.

(2) عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، ص 58.

(3) المصدر نفسه، ص 59.

(4) محمد فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، ص 28.

يخلو هذا التعداد من الجوانب السلبية والأخطاء المختلفة التي حصلت في مرحلة أعداد المعلومات إضافة الى أخطاء التسجيل وهي الأخطاء الأسلوبية في تسجيل الأعمار وهي الأخطاء الغير مقصودة التي تنشأ من التسجيل بالأرقام التي تنتهي بالصفر و(5) وعدم الاهتمام بالمقادير الجزئية التي تقل أو تزيد عن ذلك مثل كتابة العمر (25) سنة بدلا من (24) أو (26) سنة إضافة الى بعض الأخطاء المقصودة في تصغير العمر خاصة للإناث اللواتي جاوزن الثلاثين وهي في الواقع حالة عامة تنسم بها المجتمعات السكانية⁽¹⁾.

تعداد 1965:- كان من المفروض أن يجري هذا التعداد عام 1967 حيث أن التعداد يجري في القطر كل (عشر) سنوات ولكن فجأة تقرر عام 1964 إجراء تعداد سكاني عام 1965 وقد اتخذت الدولة كافة الإجراءات من أجا أنجاح التعداد وقد أتبع هذا التعداد أيضا طريقتي التعداد الفعلي في المدن والنظري في الأرياف وكذلك تسجيل العراقيين خارج الوطن من قبل الهيئات الدبلوماسية وقد حدد الغرض من هذا التعداد بأنه إحصائي وقد تميز هذا التعداد عن سابقة بكثرة عدد الأسئلة الموجودة في استمارة التعداد مثل طلب بعض المعلومات عن الحالة العلمية والقومية والمعتقد ولم تظهر نتائجه بنفس دقة نتائج تعداد 1957 بسبب ظروف المنطقة الشمالية التي كانت تسود فيها حركات الشمال آنذاك ولذلك كانت نتائجه غير شاملة ولاسيما في شمال القطر، لذلك لا يميل معظم الباحثين الى الاعتماد على نتائجه في دراستهم لسكان المناطق الشمالية⁽²⁾.

تعداد 1977:- بعد الانتقادات التي وجهت الى تعداد 1965 وتأخر نتائجه إضافة الى عدم شموليته قررت الحكومة أنذاك إجراء تعداد في عام 1970 تنفيذا لبرنامج الأمم المتحدة لتعداد السكان وقد تولى الجهاز المركزي للإحصاء هذه المسؤولية وفعلا تم تهيئة وأعداد استمارة التعداد والتعليمات المتعلقة في ملء الاستمارة وحصر المساكن وفجأة تأجل التعداد الى أجل غير مسمى وفي عام 1976 قررت الحكومة إجراء التعداد في تشرين الثاني من عام 1977. وعلى أثر ذلك تشكلت لجنة عليا للتعداد برئاسة وزير التخطيط ضمت في عضويتها ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية إضافة الى الجهاز المركزي للإحصاء لتولي تهيئة مستلزمات التعداد.

وكما شكلت (12) لجنة رئيسية مع لجان فرعية في المحافظات كافة لتتولى تنفيذا عملية التعداد وفق الخطة المرسومة لها من قبل اللجنة العليا وفعلا تم إجراء في تشرين الأول من عام وقد وفر هذا التعداد مؤشرات إحصائية دقيقة وشاملة عن كافة المتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسكنية ولذلك تميز هذا التعداد بالدقة والشمولية الكاملتين فقد تم تهيئة (120) ألف عداد موزعين على جميع أنحاء القطر وقد تم تدريب العاملين في التعداد على كيفية ملء الاستمارات الى جانب حث المواطنين على الأداء بالمعلومات الصحيحة عن طريق مختلف وسائل الإعلام وكما وفرة الدولة كافة وسائط النقل البرية والجوية والمائية لغرض الوصول الى أقصى مكان في القطر، وأما بصدد نتائجه فقد تم إظهارها عن طريق استخدام الأشربة المغناطيسية والحاسبات الإلكترونية الموجودة في الجهاز المركزي للإحصاء ومن أبرز خصائص هذا التعداد زيادة تفاصيله الإحصائية أذ احتوت استمارة التعداد على (60) حقلا موزعا على (95) جدولا إحصائيا لسكان القطر شملت خصائصهم الديموغرافية وتوزيعهم الجغرافي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسكني ولذا تعد نتائجه من أسلم وأدق النتائج بحيث كانت تفي بمتطلبات خطط التنمية القومية وبما يضمن إجراء المقارنات الدولية على أسس علمية سليمة⁽³⁾.

تعداد 1987:- هو الآخر وفرت له الدولة من الإمكانيات المادية والإعلامية حيث هياة له كافة وسائل الإعلام قبل عدة أشهر من إجراء التعداد بهدف توعية المواطنين وحثهم على إعطاء المعلومات بشكل الصحيح الى جانب ما وفرت له من

(1) عبد علي الخفاف، سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة بغداد كلية الآداب، 1974، غير منشورة، ص123.

(2) أحمد نجم الدين فليجة، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984، ص11.

(3) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، ص310.

التحضيرات الأخرى من الفنيين والعدادين المتدربين وتهيئة كافة أنواع وسائل النقل من كافة الوسائل، فضلاً عن أن استمارة التعداد أكثر تفصيلاً من سابقتها حيث كانت تتضمن (75 حقلاً) ووزعت بياناتها على (126) جدولاً⁽¹⁾.

ومع ذلك كانت نتائجه ليست بنفس دقة نتائج تعداد (1977) وذلك كون الدولة غير مستقرة في حرب دامية مع إيران مما يفقد التعداد جزءاً من شموليته ودقته لأن حالة السلم والاستقرار في الدولة هو من شروط إجراء التعداد الحديث ولذلك تكتمت الدولة عن الوفيات الناجمة من جراء المعارك الدامية إلى جانب الهجرة القسرية لعدد كبير من السكان إلى خارج القطر، وقد أرادت الحكومة أن تظهره بشكل ناجح فأعلنت نتائجه الأولية في اليوم الثاني من انتهاء التعداد، والغريب في هذا التعداد أن نسبة الذكور بلغت (105) ذكر لكل (100) أنثى بالرغم من استمرار الحرب الطاحنة بين العراق وإيران وعلى ما يبدو تم إدراج الوافدين من الذكور العرب من المصريين والسودانيين وغيرهم ضمن السكان العراقيين.

تعداد 1997:- لا يختلف هذا التعداد عن سابقه من التحضيرات والمستلزمات الضرورية لأجراء التعداد من تشكيل لجنة عليا مسئولة عن إجراء التعداد وتهيئة كافة وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بأهمية التعداد من أجل إنجاحه وكذلك تم تدريب العدادين وتهيئة استمارات التعداد بالرغم من أن إجراءه كان في ظروف غير اعتيادية إذ كان القطر غير مستقر سياسياً واقتصادياً وقد فرض الحصار الاقتصادي والاضطهاد السياسي نتائجهما السلبية على التعداد السكاني وذلك بسبب هجرة الكثير من السكان وخاصة الذكور إلى خارج القطر فضلاً عن فقدان الكثير من الفئات الشابة جراء حرب الخليج وكما أدى انفصال محافظات شمال القطر سياسياً واقتصادياً عن الدولة في فترة التسعينات وبذلك لم يجري تعداد فيها بل حسبت لها تقديرات سكانية على ضوء معدل النمو فيها للفترة (1977-1987) لذلك كانت نتائجه ليست بنفس شمولية ودقة التعدادين السابقين.

وكان من المفروض أن يجري تعداد سكاني في القطر في عام 2007 على أساس كل 10 سنوات يجري تعداد ألا أن ذلك لم يحصل بسبب الظروف الأمنية المتردية في ذلك الوقت وقد أخذت فكرة إجراء التعداد السكاني تتنامى كثيراً وفعلاً تم تحديده في الأول من شهر تشرين الثاني من عام 2010 وقد تهيأ الجهاز المركزي للإحصاء لتوفير كافة المستلزمات المطلوبة وفعلاً تم طبع وإصدار استمارات التعداد والكراسات الخاصة في تعليم العدادين ولكن فجأة تم تأجيل التعداد إلى أشعار آخر لعدم اتفاق الفرقاء السياسيين حول كيفية ومسؤولية إجراءه في المناطق المشتركة أو المختلف عليها والتي تدخل ضمن مادة (130) من الدستور وتم تأجيله سنة بعد أخرى حتى وقتنا الحاضر لعدم الاتفاق بين الكتل السياسية العراقية وبذلك اعتمدت الدولة على التقديرات السكانية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء بالاعتماد على معدل نمو أقل بقليل من معدل النمو الفترة الواقعة بين تعدادي (1987-1997م) ربما لا يتجاوز معدل نمو التقديرات عن (2,6 بالألف) والجدول التالي يمثل أحجام سكان العراق في التعدادات السكانية الحديثة التي جرت في العراق.

جدول (1) مجموع سكان العراق والحضر والريف وفق التعدادات السكانية الحديثة التي جرت في العراق

من 1947-1997

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	مج السكان
1947	1456155	3369845	4826000
1957	2445222	3853754	6298976
1965	4111799	3935616	8047415
1977	764054	4354443	12000497
1987	11468969	4866230	16335199
1997	15069048	6977196	22046244

المصدر عباس فاضل السعدي جغرافية العراق

(1) سعد عبد الرزاق محسن، محافظة النجف دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988، ص57.

الاستنتاجات والتوصيات

- 1- التعداد من أهم مصادر البيانات السكانية وأكثرها استخداماً لذلك لا يمكن للدولة أن تستغني عنه بتاتا لأن كل الخطط التنموية الآتية والمستقبلية تعتمد بالأساس على التعداد السكاني الحديث الذي يتمتع بخصائص معينة ترتبط في تعريفه إذ لا تنمية بدون إحصاء سكاني
- 2- يختلف من عام 1822 وحتى عام 1947 لم يجري في العراق أي تعداد سكاني بالمعنى الحديث للتعداد حتى تعداد عام 1934 كان يعوزه الكثير من الخبرة والمعرفة العلمية لذلك كانت نتائجه غير دقيقة وبناءً على ذلك تم تكملته في عام 1935.
- 3- يعد تعداد عام 1947 أول تعداد سكاني جرى حسب المفهوم الحديث للتعداد ومع ذلك كان يعوزه الكثير من الدقة والشمولية لكونه أول تجربة جادة في هذا المجال وقد حصلت فيه الكثير من الأخطاء أما تعداد 1957 و1965 أيضاً كانت نتائجهما ليس بالمستوى المطلوب ففي تعد 1957 بالرغم من تلافي بعض النواقص التي ظهرت في تعداد 1947 ألا أنه لا يخلو من الأخطاء التسجيلية التي تتعلق في ذكر الأعمار والمهنة خوفاً من الخدمة العسكرية والتهرب من الضرائب لذلك بقي هذا التعداد تستند عليه الدولة في التسجيل لوقت كبير حتى تعداد عام 1977، أما تعداد 1965 فهو بالرغم من التحضيرات العديدة التي هيأة للتعداد ألا أنه لم يكن بالدقة والشمولية المطلوبتين لظروف العراق في ذلك الوقت التي تتعلق بحركات الشمال لذلك لم يؤخذ للتسجيل الرسمي من قبل دائرة النفوس.
- 4- يعد تعداد (1977) بحق من أفضل التعدادات السكانية التي نفذت في العراق حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وهو أحدى الشروط المهمة في إجراء التعداد إضافة الى كافة التحضيرات اللازمة التي تتعلق بالتعداد وكيفية ملئ الأستمارات وتدريب العدادين وتوعية المواطنين بأهمية التعداد عن طريق مختلف وسائل الإعلام والوصول الى أبعد المناطق النائية كما أن الاستفادة من دوريات وبرامج الدائرة السكانية التابعة للأمم المتحدة عوامل ساهمت في دقة وشمولية التعداد، أما تعداد 1987 و1997 بالرغم من التحضيرات اللازمة للتعداد والتي هيأتها الدولة ألا أن نتائج كلا العدادين لم تكن بنفس دقة وشمولية تعداد 1977 ففي تعداد 1987 كان عدم استقرار العراق ودخوله في حرب دامية مع إيران والنتائج السلبية لحرب الخليج وما تبعه من عدم الاستقرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل كبير على دقة وشمولية التعداد بين 1987 و1997.

التوصيات:-

- 1- الالتزام بالتوصيات العلمية والبرامج السكانية التي تصدرها الدائرة السكانية التابعة للأمم المتحدة عن طريق الدوريات والمجلات والتي تتعلق بكيفية إجراء التعداد الخطوات اللازمة لأجازه وذلك
- 2- ضرورة الاتفاق بين الكتل السياسية على إجراء تعداد سكاني بأقرب وقت ممكن وبأشرف المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وذلك لضمان عدم التلاعب والتزوير لكي يتم توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل على ضوء حجم السكان بين محافظات العراق
- 3- توعية وتنقيف كافة المواطنين بأهمية التعداد وأعطاء المعلومات بالشكل الصحيح التي تتعلق بهم والواردة في أستمارات التعداد عن طريق كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة زيادة البرامج التلفزيونية في هذا المجال.

المصادر

1. فتحي عبد العزيز أبو راضي، مقدمة الأساليب الكمية في الجغرافية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة طبع.
2. طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية، 2000.
3. عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مطبعة الدار الجامعية، بغداد، 2008.
4. Peterson, William, Population, 2nd ed, London, The Macmillan Company, 1969.
5. عبد علي الخفاف، جغرافية السكان، أسس عامة، مطبعة أنصار الله، النجف، 2007.
6. أمل يوسف الصباح، التعدادات السكانية الحديثة، دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي، بحث منشور في مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، مطبعة المصرية الكويتية، 1984.
7. John I. Clarke, population geography. Pergamon Press, London, 1969.
8. عبد علي حسن الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1286.
9. يسري الجوهري، أسس الجغرافية البشرية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988.
10. عبد الحسين زيني وآخرون، الإحصاء السكاني، مطبعة جامعة بغداد، 1980.
11. عبد علي الخفاف، سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير قدمت الى جامعة بغداد كلية الآداب، 1974، غير منشورة.
12. أحمد نجم الدين فليجة، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984.
13. سعد عبد الرزاق محسن، محافظة النجف دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1988.